أ.د.شعيب مقنونيف/ جامعة تلمسان

د.فشار عطاء الله . جامعة الجلفة

دور خلية معالجة الاستعلام المالي في مكافحة جرائم تبييض الأموال

مدخل:

من المسلم به في تاريخ العلوم أن الممارسة العملية تسبق التنظير والتقعيد، فقد تمنطق الناس قبل أرسطو، ونظموا الشعر قبل الخليل، وأعربوا الكلام قبل سيبويه، واجتهدوا واستنبطوا قبل الشافعي، وحققوا الكتب والدواوين قبل وضع "علم التحقيق"[1]؛ وعلى هذا، فالعلوم كلها مدينة في نشأتها إلى الخبرة العملية[2] وما يراد من التقعيد إلا توحيد التصورات والمعايير ومناهج البحث وفلسفة التقويم. وقد نشأ "**علم التحقيق** " في أوروبا في القرن الخامس عشر لغاية إحياء الآداب اليونانية واللاتينية. وما زال في تطور وارتقاء إلى أواسط القرن التاسع عشر حيث وضعت له أصول نقدية دقيقة، وضوابط صارمة ثابتة، وألفت فيه كتب ودراسات متعددة حذقها المستشرقون فحققوا بها كثيرا من التراث العربي والإسلامي[3] وفتحوا بذلك بابا للعلماء المسلمين ليهتموا بتراثهم تحقيقاً ودراسةً وإحياءً. و ما لبث أن ظهر محققون مسلمون كبار لا يقلون كفاءة عن المستشرقين على مستوى التنظير والتطبيق العملي من أمثال الشيخ عبد السلام هارون، ومحمد أبو الفضل، وصلاح الدين المنجد، و رمضان عبد التواب، وشوقي ضيف... هؤلاء الرواد ساهموا كثيرا في تحقيق ودراسة روائع في التراث الإسلامي، وساهموا أيضا في التنظير لعلم التحقيق بمؤلفات قيّمة لا غنى للباحثين الجدد عن النظر فيها ومحاولة تمثل مضامينها[4].

ا

تعد قضية التراث من أهم القضايا الفكرية التي شغلت الفكر العربي المعاصر لارتباطه بهوية الأمة، وتاريخها، ومقومات حضارتها. وقد صدرت في إشكاليته عشرات من الدراسات والأبحاث من وجهات مخالفة، وتصورات متباينة، ومرجعيات متعارضة نذكر منها دراسات طيب تيزني، وحسين مروة، وحسن حنفي ومحمد عابد الجابري، ومحمد عمارة وأبحاث غيرهم من أصحاب المشاريع الفكرية الكبرى...

فإذا كان بعض هذه الدراسات يدعو صراحة أو تلويحا [5] إلى قطع الصلة بالتراث كضرورة علمية ومنهجية لتجاوز أزمة العرب الراهنة، فإن الاتجاه الأكثر عقلانية وموضوعية ينادي بتوثيق الصلة به باعتباره قوة دفع من شأنه أن يستجيش القوى النفسية للأمة للعمل على مواكبة الحضارة، والمشاركة في السبق والريادة، واستغلال ما يصلح من آراء القدماء فيه وفاء للتاريخ، وتوفير لجهود قد تبذل هذرا [6] زيادة على أن الإجماع منعقد بين دارسي النهضات على أن بذور المستقبل لا تنفصل عن تراث الحضارتين اليونانية واللاتينية.

وقد شهد عصر النهضة الغربية توجها هائلا لإحياء التراث اليوناني واللاتيني بجميع مكوناته، العلمية، والأدبية، والتاريخية.

ومع بداية نهضتنا، اتجهت إلى التراث العربي ثلة من العلماء والباحثين بقصد التعرف عليه، ودراسته وتحقيقه، ونشره لاستثماره في التأسيس لمشروع النهضة. غير أن اشتغالهم به طيلة قرنين كان في غالبه اتفاقا، لم يستند إلى خطّة علمية موضوعة بدقة، ولا مؤطرة برؤية شمولية عقلية توجه نحو غايات محددة، فكانت النتيجة نشرات سوقية لمؤلفات تراثية تنحصر قيمة جلها في الجانب التاريخي، وما لبث أن ظهر بالتمحيص والنقد، أن التراث لا ينتفع به بهذا النوع من" الإحياء" و" التحقيق" وإنما باعتماد معايير دقيقة، وضوابط منهجية صارمة، وبعبارة أخرى، بإخضاعه لمقتضيات "علم التحقيق" وهو علم حديث من الناحية الابستيمولوجية جمع بين خصائص العلوم الضبطية، ومميزات الصناعة الفنية وقد أفرده بالتأليف عدد من المستشرقين[7] والباحثين العرب لرسم خطة موحدة يرتضيها المشتغلون في تحقيق النصوص؛ غير أن كثيرا من العاملين في المجال التحقيقي لا يأبهون كثيرا بضوابط المنهج فجاءت أعمالهم ناقصة من الناحيتين العلمية والفيلولوجية. ومن المسلم به أن تعمد خرق القواعد المعيارية في جميع المجالات، من غير تأويل مقبول للناشئة من الباحثين في مجال تحقيق التراث لغاية إرشادهم إلى قواعد معيارية ضابطة تجنبهم الوقوع في النقائص الابستيمولوجية التي تحط من قيمة الأعمال التحقيقية.

وهذه القواعد الثلاث هي حسب الترتيب الكرنولوجي:

1- قاعدة الكفاءة في اختيار المخطوط

2- قاعدة الاستقصاء في جمع النسخ

3- قاعدة الإحاطة الدقيقة بتاريخ المخطوط

ألقى جماعة من تلاميذ الفيلسوف كونفشيوس على أستاذهم السؤال التالي: لو أصبحت إمبراطورا على الصين ما الذي تبدأ بعمله؟ فأجابهم الحكيم بعد كثير من التأمل: أحقق كلمة إمبراطور[8].

تلك حكمة من حكم الفلسفة الصينية الأولى، مضى عليها الآن أكثر من أربعة وعشرين قرنا وما تزال جديرة بالتقدير من الناحيتين العلمية والفلسفية. فكل المذاهب الفكرية، والاتجاهات الفلسفية المعاصرة متفقة مع كونفوشيوس في ضرورة البدء بتحقيق المفاهيم لبناء المعرفة الحقة، وأن الاستخدام المرتجل للمصطلحات والمفاهيم يفضي التزاما إلى التشويش على الفكر، وعرقلة الدقة في الإبلاغ، ما يخلق الاضطراب في التواصل، ولعل ما كان في تاريخ الفكر الإنساني من خلافات وفتن سببه عدم توحيد الرؤية المصطلحية، وعدم الانطلاق من أرضية مشتركة تحدد المجال المفاهيمي المستعمل في الخطاب، ومفهوما "**التحقيق**" و"**التراث**" من المفاهيم المستعملة بكثير من الفوضى والاعتباطية، فكم من جريمة ارتكبت في حق التراث باسم "التحقيق" وكم من خلاف لفظي جرّ كثيرا من الكلام بسبب عدم ضبط المصطلحين؛ لذا، ارتأيت، إعمالا لحكمة كونفشيوس أن أبدأ بتحديد المفهومين حسبما تقتضيه قواعد المنهج في البحث العلمي.

م التراث:

:

قال الدكتور مبارك ربيع، وهو يحاول تحديد مفهوم التراث من الناحية اللغوية : <<... وإن كنا لا نجد كلمة التراث في المعاجم القديمة، بيد أننا نجدها في المعاجم الحديثة>>[9].

لست أدري ما هي المعاجم التي بحث فيها الدكتور عن الكلمة ولم يجدها فيها. والحال أنها موجودة في كل المعاجم القديمة باعتبارها لفظة قرآنية متداولة لقوله تعالى:﴿ وتآكلون التراث أكلا لما﴾[10] جاء في اللسان: << التراث ما يخلفه الرجل لورثته، والتاء فيه بدلا من الواو >>[11] بسبب ما يسمى في اللغة "القياس الخاطئ" إذ قد يؤدي هذا النوع من القياس إلى نشوء كلمات جديدة في اللغة [12]،

والفعل منه ورِث بكسر الراء يرِثه كيعِده[13] والاسم الورث، والإرث، والميراث، والتراث، والكل بمعنى التركة من الممتلكات التي يخلفها السابقون لمن بعدهم.

اح:

التراث مصطلح كثر تداوله في الخطابات الفكرية المعاصرة بمفاهيم قلقة تمنع النهوض به إلى درجة الاتفاق على معنى تداولي موحد. فهو عند البعض: كل ما وصل إلينا مكتوبا في أي علم من العلوم أو فن من الفنون بغض النظر عن تاريخه. فما كتبه شوقي، والعقاد، وأمين الخولي تراث لا يقل أهمية عما خلفه سيبويه والأصمعي والمبرد[14]. وهو عند البعض الآخر جميع الموروث الفكري، والفني والحضارة للأمّة بما في ذلك الآثار المادية كالأسوار والقصبات، والمنارات وأنواع الحلي والملابس...

ويتوسع المفهوم عند البعض ليدل على كل قديم موروث سواء كان اجتهادا بشريا أم وحيا سماويا [15] على أنّ إقحام ما هو وحي في التراث جرّ كثيرا من الالتباسات أفضت إلى نتائج في غاية الخطورة تتمثل في إنزال القرآن والسنّة إلى منزلة الفهوم البشرية القابلة للقَبُول والرد، ما يعني نزع العصمة عن الوحي واعتباره مجرد " تراث" غير ملزم يمكن إخضاعه للتطوير والتبديل بتغير الزمان والمكان.

و أن أقصد بمصطلح "التراث" في هذا العمل كل ما أنتجه العقل الإسلامي من أفكار وعلوم وتصورات ومذاهب وفلسفات في عصر من العصور الماضية. وبهذا التحديد يخرج ما كان داخلا بقوة اللغة كالتركة الحضارية المادية والقرآن والسنة الصحيحة باعتبارهما وحيا إلهيا فوق مفاهيم الشراح واجتهاداتهم و رؤاهم، وأفكارهم.

ق:

:

تدل مادة الحاء والقاف في اللغة العربية على الرصانة والإحكام والتصديق والتصحيح واليقين والثبات. قال ابن فارس: << الحاء والقاف أصل واحد، هو يدل على إحكام الشيء وصحته >>[16].
يقال << حققت الرجل وأحققته إذا أثبته>> [17] و << كلام محقق، أي رصين >>[18] وقال ابن منظور: << ويقال أحققت الأمر إحقاقا إذا أحكمته وصححته >> [19] وثوب محقق معناه ثوب متقن ومحكم النسج. والجاحظ يسمي العالم "المحقق" "محقا". جاء في رسالة فصل ما بين العداوة والحسد أنه لم يخل زمان من الأزمان فيما مضى من القرون الخالية إلا وفيه علماء محقون قرأوا كتب من تقدمهم ودارسوا أهلها ثم قال << واتخذهم المعادون للعلماء المحقين عدة >> [20].

والتحقيق في الاصطلاح العام إثبات القضية بدليل، **لتصير حقا ثابتا لا يقبل النزاع.**

ق في مجال التراث:

إن التحقيق في المجال التراثي مصطلح معاصر يقصد به << بذل عناية خاصة بالمخطوطات حتى يمكن التثبت من استيفائها لشرائط معينة >>[21] فالكتاب المحقق هو << الذي صح عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه >>[22]، ويستفاد من هذا التحديد أن العناصر اللازمة لجعل الكتاب التراثي "محققا" أربعة، وهي :

1- توثيق عنوان الكتاب.

1- تحقيق اسم المؤلف.

2- تصحيح النسبة إلى مؤلفه.

3- تحقيق متن الكتاب بالمقابلة التامة بين جميع النسخ.

فإذا استوفى العمل التحقيقي العناصر الأربعة على الوجه العلمي الدقيق، صار الكتاب محققا بالمعنى الفيلولوجي للكلمة. وما زاد على هذا العمل من تخريج النصوص، وترجمة الأعلام، وشرح الغريب، وضبط الكلمات المشكلة، وصنع الفهارس... فهو من المكملات التي ترفع من قيمة العمل ما بقيت في حدود المعقول[23] وأنجزت وفق ضوابط المنهج العلمي، وإلا صارت حشوا ثقيلا لا يقبله النقد الحديث...

ليس ما أنتجه العقل العربي الإسلامي القديم من معارف و علوم وأفكار وتصورات وفلسفات مجرد "تراث" بمعنى التركة من الممتلكات التي يخالفها السابقون لمن بعدهم كأنواع الحلي والملابس والصنائع والأسوار و المنارات والقصبات... فنكتفي بالبحث عنه وصيانته وترميمه ليبقى رمزا لحضارة مضت، وشاهادا على تاريخ ذهب، ومادة لإثارة التلذذ بنفخات المنقضي؛ بل هو ثروة فكرية ضخمة لها قيم إنسانية وعلمية عامة ذات صفات غير عابرة؛ وبذلك يمكن استغلالها وفق مقتضيات العقل النقدي لتأسيس مشروع حضاري جديد يصل الماضي بالحاضر في اتجاه المستقبل. وقد أدركت هذه الحقيقة بعض الشخصيات الثقافية العربية في النهضة فاتجهت إلى البحث عن المخطوطات الإسلامية والاستنادات التراثية لفهرستها ثم تحقيقها ودراستها على غرار ما فعله علماء أوربا في أبحاثهم التحصيلية المتعلقة بالتراث القديم في القرن الخامس العشر وما بعده. غير أن تجربتنا في خدمة التراث اتسمت بكثير من الخلط والاعتباطية. فلم تراع فيها قواعد المنهج الفيلولوجي ولا مقتضيات الكفاءة فجاءت أغلب الأعمال المنجزة في هذا المجال ناقصة من الناحية العلمية .

ومن تجليات هذه الاعتباطية الجمع الساذج بين عمليتي التحقيق والدراسة لمتن تراثي واحد، باجتهاد واحد، وملكة واحدة وكأن العمليتين من فرع علمي مشترك، والواقع أن تحقيق التراث ودراسته نشاطان مختلفان كل الاختلاف ، ويتوقف نجاح كل منهما على شروط موضوعية وعلمية خاصة.

فالتحقيق في المجال التراثي نشاط تقني محدد يقصد به إخراج الكتاب المخطوط وفقا لقواعد النقد الفيلولوجي ليكون أقرب إلى الصورة التي تركه عليها المؤلف[24].

إذا كانت عملية التحقيق محفوفة بالمخاطر والمحاذير، وتقتضي تكلفة وجهدا مضاعفين، فكيف تضاعف عليها الطلب وتكاثرت من حولها الدلاء؟! أو كيف انقلب المركب الوعر إلى مطية ذلول ؟! أخشى، بداءة، أن يكون تحقيق النص من قبيل المطايا الجامعية سهلة الامتطاء، و" ملجأ الكسالى " على حد تعبير جوستاف لانسون[25]. وحتى لا نصادر على المطلوب، ونرجم هذه الرسائل بالظنة والغيب، سأحاول أن أكشف عن الاستراتيجية التي تسكن ذاكرة المحقق وتقود خطاه ومسعاه. فما هي العدة النظرية و المنهجية التي تسلح بها الباحث المحقق؟! وما هو الجهاز المفاهيمي الذي يصطنعه و يعتمده في ارتياد هذا الأفق الصعب و المجهول، على حد تعبير أغلب الباحثين المحققين؟!

قد يتساءل سائل عن غاية التحقيق إلى أين تنتهي؟ و ما الحدود التي عندها تقف خطوات الناشر في تحقيق النص و نقده؟ و ما هي الأهداف المتوخاة من تحقيق النّص وتظهيره ؟!

وهل غاية المحقق أداء النّص كما وضعه مؤلفه؟! أو إن وراء هذه الغاية غاية أبعد، اقتضاها تصحيح النص و توضيحه؛ بحيث يبدو العمل فيها ضربا من التجاوز على المؤلف، أو لونا من المشاركة له في عمله؟!

لا مراء في أن أداء النّص كما وضعه صاحبه مطلب أساس للتحقيق بعامة، و هو أمر متّفق عليه، صرح به الباحثون حيث يكون النص والعاملون فيه[26]. بل قد يكون المطلب الوحيد حين يكون النّص المحقق أصلا أو مرجعا في بابه، كالأمهات في الدواوين الحديثة و المعجمات اللغوية.

ليس التحقيق أمرا هينا فيغدو نزهة المختلس، إنه **عند المكابدة أشق على النفس من تصنيف كتاب جديد، و هو ما فرض على المشتغل في هذا المجال صفات لا بد من توفرها فيه ليستقيم له عمله.** هذه الصفات بعضها علمي فكري و بعضها الآخر خلقي. لكن التوكيد على الجانب الخلقي لازم قبل كل شيء، لأن العمل العلمي في جوهره عمل أخلاقي، وتتمثل هذه الصفات والشروط في الآتي[27]:

1- أن يكون ذا مزاج تحصيلي بحيث لا يستثقل البحث والمراجعة والتفتيش ومساءلة المصادر القديمة والمراجع الحديثة.

2- أن تكون له قوة التحمل لمختلف الاحباطات التي تنتج عادة عن الفشل في الوصول الى الأصول التي يتوقف عليها انجاز العمل على الوجه المطلوب.

3- أن يكون له استعداد نفسي للعمل في المخطوطات قراءة ومقابلة وتصنيفا...

4- أن يكون صبورا على المثابرة والإبطاء؛ لأن العجلة في هذا المجال مصدر لأغلب الأخطاء التحقيقية. فقضاء عشر سنوات في تحقيق أفضل نص ممكن لوثيقة سقيمة، أفضل من طبع عدة مجلدات غير منشورة رديئة التصحيح في المدة نفسها، وسيضطر العلماء في المستقبل أن يعيدوا تحقيقها بتكاليف جديدة.

5- أن يكون ذا ثقافة ملائمة لهذا النوع من النشاط، لا سيما ما يتعلق بالبحث المرجعي وصناعة المخطوطات...

6- أن يكون أمينا في النقل والمقابلة والوصف، فبعض "المحققين" يعمدون إلى تكليف غريهم بطائفة من الأعمال التحقيقية كالمقابلة بين النسخ، أو وصفها أو تخريج نصوص معينة... وهذا يتعارض مع "التحقيق العلمي" ويتأسس فيه العمل على مجرد الشك، والمطلوب من الباحث أن يباشر شخصيا جميع أعماله التحقيقية ليتحمل المسؤولية العلمية والأخلاقية لنتائج عمله...

هذا، و لقد أجمل أبو حاتم بن حبان هذه الصفات بألطف عبارة، حين ذكر شروط الاحتجاج برواية الراوي، في مقدمة المسند الصحيح، فكان منها << الصدق في الحديث، و العقل بما يحدث، و العلم بما يحيل من معاني ما يروي >>[28].

هذه أهم الشروط التي تساعد في إنجاح الأعمال التحقيقية، ويلاحظ أن أغلبها ذو طابع نفسي وأخلاقي، وهي سهلة في القول، ولكن الالتزام بها والعلم على تحصيلها يحتاج إلى كثير من الجهد والرصانة...

وأما الدراسة التراثية فهي شيء آخر مخالف تماما؛ إنها نشاط تحليلي يقوم على مناهج دقيقة كالمنهج التفكيكي والبنيوي والابستملوجي أو أي منهج آخر مفيد يتم تحديده على ضوء الموضوع والأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها.

ويتوقف هذا النشاط التحليلي على ما يلي:

1 امتلاك آليات النقد والتحليل والقدرة على التصرف فيها وفق متطلبات المنهج العلمي.

2 الإحاطة بالإنتاج العلمي الضخم في ثقافات مختلفة وفي ميادين معرفية كثيرة كالألسنية والنياسة وعلم الاجتماع وعلم النفس والنقد الأدبي و التاريخي.

3 الإحاطة الدقيقة والواسعة بما أنتجه العقل الإسلامي القديم من نثريات وفلسفات واصطلاحات ومناهج.

4 معرفة عدة لغات حية للاستفادة من الأبحاث التحليلية المكتوبة بلغات أجنبية، فما أكثر الدراسات المنجزة بلغات حديثة كالألمانية والانجليزية والفرنسية في جميع فروع العلم، وليس من الشطط في ظل متغيرات هذا العصر أن نطالب الباحث بالاطلاع على ما تيسر له منها لتحقيق الأصالة والجدية للبحث التراثي.

5 معرفة لغات التراث الإسلامي الكلاسيكية، وهي – زيادة على العربية- الفارسية والتركية، "وتستمد أهميتها من كون النصوص التراثية الأساسية في الحضارة الإسلامية مكتوبة بها. وتشكل لدارس الإسلام نفس الضرورة التي تشكلها اللاتينية واليونانية لدارس التراث الكلاسيكي في الحضارة الغربية.

وكأي من باحث يوجد في وضع معرفي لا يسمح له برؤية عميقة ونقدية للنصوص التراثية لافتقاده بعض الشروط الضرورية التي أُشير إليها آنفا، ومع ذلك يقتحم المجال التحليلي بأدوات ناقصة

فكان طبيعيا أن تتسم دراسته بالسطحية والسذاجة، فالدراسة التراثية تحتاج إلى عقول مبدعة ونقدية تصل بالتحليل إلى نتائج علمية مهمة يمكن استثمارها في تحريك دورتنا الحضارية والفكرية والدفع بمشروعنا
النهضوي إلى الأمام، ولا نرى فائدة معتمرة في الأعمال التقريرية التي تنجز حول التراث دون رؤية نقدية في أوقات قياسية للحصول على منفعة ذاتية.

إن الدراسة العلمية للمتن التراثي ليست عملا تجميعيا للمعروف على نحو الترجمة السردية للمؤلف بصورة آلية وتكديس المعارف المعلومة والحديث السطحي عن النص.. وإنما هي اكتشاف للمجهول من خلال التحليل العلمي لبنية النص التراثي؛ ولذلك لا يتقنها إلا المحنكون من النقاد والمفكرين والفلاسفة والباحثين ممن توفرت فيهم الشروط الضرورية، ويبقى التحقيق كنشاط توثيقي وعمل تحضيري من اختصاص علماء الفيلولوجيا ومن خلفهم ممن لهم نزوع واستعداد للعمل الشاق في مجال المخطوطات.

و الخلاصة أن خدمتنا للتراث لن تكون لها فائدة معتبرة إلا إذا قامت على أساس توزيع العمل باعتبار المواهب والتخصصات والقدرات العقلية والمنهجية.

المراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

ا – المصادر

أحمد بن فارس:

مقاييس اللغة، ج 15، مطبعة المؤيّد: القاهرة، د.ت.

الجوهري (أبو نصر):

الصحاح، ج 4، مطبعة المؤيّد: القاهرة، 1460 ه.

عبد القادر الرازي:

مختار الصحاح، دار الكتاب العربي: بيروت، د.ط، د.ت.

ابن منظور(جمال الدّين بن مكرّم الإفريقي):

لسان العرب: دار صادر: بيروت، دار بيروت للطباعة والنش: بيروت، د.ت.

ا- المراجع

أحمد شوقي بنبين:

دراسات في علم المخطوطات والبحث الببليو غرافي"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية: الرباط ، 1993.

أحمد محمد الخراط:

محاضرات في تحقيق النصوص، دار المنارة للنشر و التوزيع، جدة، ط 02، 1988.

بشار عواد معروف:

ضبط النص والتعليق عليه، دار الرسالة: بيروت، ط 02، 1988.

حنا الفخوري وخليل الجر:

تاريخ الفلسفة، منشورات دار الجيل :بيروت، د.ط، د.ت.

جورج طرابيشي:

مذبحة التراث، دار التراث العربي: بيروت، ط، 03، 1995.

صلاح الدين المنجد:

قواعد تحقيق المخطوطات، دار المخطوطات، دار الكتاب الجديد: بيروت، 1970، ط 05.

شوقي ضيف:

البحث الأدبي: طبيعته، مناهجه، أصوله، مصادره، دار المعارف: القاهرة، ط 02، 1976.

عبد السلام هارون:

تحقيق النصوص و نشرها، مؤسسة الحلبي: القاهرة، 1965، ط 02.

عبد المجيد دياب:

تحقيق التراث العربي، منهجه وتطوره "، الدار القومية للكتاب: القاهرة ، 1983.

عميرة عبد الرحمان:

- أضواء على البحث والمصادر، دار بيروت للكتاب: بيروت، ط 04، 1986.
- منهج تحقيق المخطوطات، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث: قسم (إيران)، 1988.

محمد مفتاح:

في سيمياء الشعر القديم، منشورات إفريقيا الشرق، بيروت، الدار البيضاء، د.ت، د.ط

محمد مندور:

في الميزان الجديد، دار المعارف: القاهرة، 1944.

محمود الطناحي:

مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي ، دار الكتاب العربي: القاهرة ، 1984.

مهدي فضل الله:

- أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق مهدي فضل الله، دار البيان: بيروت، 1993.
- مدخل إلى علم المنطق، دار الطليعة: بيروت، ط 02، 1993.

رمضان عبد التواب:

مناهج تحقيق التراث بين القدامي والمحدثين"، دار الفكر العربي: القاهرة، 1986.

معهد المخطوطات العربية:

أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه، صدر عن معهد المخطوطات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سنة 1986.

ألكسندر ماتيو:

كونفشيوس وفلسفته في تراث الإنسانية، ج 02، ترجمة أحمد فؤاد العون، مكتبة التراث: بيروت، د.ط، د.ت.

أليكس أو سينوبوس:

النقد التاريخي، ترجمة: عبد الرحمان بدوي. منشورات دار التراث: بيروت، د.ت، د.ط،.

جوستاف لانسون:

منهج البحث في اللغة و الأدب، عن النقد المنهجي عند العرب للدكتور محمد مندور، مكتبة مصر، د.ت، د.ط.

فلاديمير كربوف:

التراث الفكري للإنسانية، ضمن الموسوعة الفلسفية السوفياتية، ترجمة محمود خليل العوا، منشورات دار المعرفة والثقافة: بيروت، ط 02، 1987.

ات

مبارك ربيع:

" إشكالية التراثي والمعاصر في المصطلح السيكولوجي "، مجلة المناظرة، العدد 6، س 1993.

محيي الدين عطية :

" نحو منهج للتعامل مع التراث الإسلامي" مجلة الاجتهاد (المغربية)، العدد 24، 1994.

ات:

[1] إذا قارنا مثلا بين ما صنعه اليونيني (المتوفى 701 للهجرة) في تحقيق روايات صحيح البخاري، والبغدادي(المتوفى 1093 للهجرة) في شرح شواهد شرح الكافية للإستربادي، والبكري الأندلسي(المتوفى 487 للهجرة) في شرح أمالي القالي و غيرهم.. بما ينادي به علماء التحقيق في العصر الحديث ستجد أن علماء المسلمين القدامى كانوا محققين من الطراو الأول قبل التنظير لعلم التحقيق.

[2] لقد ذهب برغسون Bergson إلى القول بأن الإنسان العارف Homo Sapiens ما هو إلا امتداد للإنسان العامل Homo Faber (ينظر: مهدي فضل الله، مدخل إلى علم المنطق، دار الطليعة: بيروت، ط 02، 1993، ص 9)

[3] تتميز تحقيقات المستشرقين في طابعها العام بالجدية والإتقان و الصرامة في تطبيق قواعد المنهج. ومع ذلك لا تخلو أعمالهم من مزالق تتعلق في الغالب بالجانب المعرفي؛ وعليه، فالاستفادة منهم تكون أعظم في الجوانب التقنية والفنية والمنهجية.

[4] وأهمها: 1- كتاب " تحقيق النصوص ونشرها " للعلامة المرحوم عبد السلام هارون، والكتاب مؤسس على محاضرات في فن التحقيق ألقاها المؤلف على طلبة الماجستير بكلية دار العلوم في الجامعة المصرية. و لعل هذا الكتاب هو أول ما ظهر في هذا الموضوع مطبوعا باللغة العربية حيث خرجت أولى طبعاته بالقاهرة سنة 1954.

2- كتاب " البحث الأدبي: طبيعته، مناهجه، أصوله، مصادره"، للبحاثة شوقي ضيف، ومع أن الكتاب يتناول في عمومه قضايا البحث الأدبي، فقد تضمن قواعد علمية ومنهجية تتعلق بفن تحقيق النصوص صدرت طبعته الثانية 1976، عن دار المعارف بالقاهرة.

3- كتاب" تحقيق التراث العربي، منهجه وتطوره " للدكتور عبد المجيد دياب،صدر بالقاهرة سنة 1983.

4- كتاب " في الميزان الجديد" للدكتور محمد مندور، صدر سنة 1944. ويهم المحقق منه على وجه الخصوص مقالان سبق للمؤلف أنه نشرها في قواعد نشر النصوص الكلاسيكية في مجلة "الثقافة" المصرية؛ العددان 277- 280، السنة 1944.

5- كتاب " أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه"، وهو كتيب في ثلاثين صفحة صدر عن معهد المحطوطات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سنة 1986 م. وهو نص التقرير الذي وضعته لجنة خبراء التحقيق في بغداد بعضوية كل من الأساتذة فؤاد سزكين، وبشار عواد، وشكري فيصل، ومحمد بهجت الأثري، وذلك إثر اجتماع خاص لدراسة مناهج التحقيق في الوطن العربي، نظمه معهد المخطوطات بتعاون مع وزارة الثقافة والإعلام بالعراق في التاريخ الممتد مابين 20 و29/5/ 1980. وقد ضم الكتيب عددا من الأسس التي ينبني عليها التحقيق العلمي.

6- كتاب " مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي" للدكتور محمود الطناحي، صدر بالقاهرة سنة 1984.

7- كتاب " أضواء على البحث والمصادر"، للدكتور عبد الرحمن عميرة. صدرت طبعته الرابعة سنة 1986 ببيروت.

8- كتاب" ضبط النص والتعليق عليه": للأستاذ الخبير بشار عواد معروف، الأستاذ بجامعة بغداد سابقا في "عدة النقد" التى أثارت كثيرا من الجدل بين المحققين. صدرت الطبعة الثانية للكتبيب ببيروت سنة 1988.

9- كتاب" مناهج تحقيق التراث بين القدامي والمحدثين"، للدكتور رمضان عبد التواب، عالج فيه مشكلات التحقيق بأسلوب تصحيحي اضطره إلى الإكثار من شواهد الأعمال التحقيقية الناقصة، صدر بالقاهرة سنة 1986.

10- كتاب "دراسات في علم المخطوطات والبحث الببليو غرافي"، للأستاذ أحمد شوقي بنبين، والكتاب عبارة عن مجموعة من أبحاث في تقنيات التحقيق والعمل في المخطوطات ومشكلات البحث المصدري. صدر عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط سنة 1993 م.

11- كتاب " أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق"، للدكتور مهدي فضل الله أستاذ المنطق ومنهجية البحث العلمي بكلية الآداب، قسم الفلسفة بالجامعة اللبنانية. صدر الكتاب ببيروت سنة 1993. ومما يفيد في إغناء الجانب النظري للمحققين الجدد، زيادة على دراسة الكتب المنظرة التي سبق سردها، كثرة الإطلاع على الكتب التراثية التي حققها الخبراء الرواد من عرب ومستشرقين للتشبه بهم، ومحاولة السير على نهجهم في أعمالهم التحقيقية.

[5] اتخذ الدكتور زكي نجيب محمود موقفا من إحياء التراث وصف بالعلمي والنفعي، حيث قصر " الإحياء" على ما ينفع اليوم في بناء المنازل ورصف الطرق وإقامة الحياة الاقتصادية من صناعة

وزراعة وتجارة، وما لا يؤدي هذه الوظائف فلا مندوحة له على أن يظل راقدا في أجداثه (ينظر: جورج طرابيشي، "مذبحة التراث"... ص 18)، ويفهم من موقف الدكتور هذا أن التراث يجب أن يهجر جملة؛ لأنه لا يصلح لأداء الوظائف العصرية التي طلبها منه.

[6] محمد مفتاح، في سيمياء الشعر القديم، ص 21.

[7] أمثال:1 المستشرق الألماني برجستراسرBergestrasser صاحب كتاب" أصول نقد النصوص ونشر الكتب"، والكتاب عبارة عن محاضرات قيمة جدّا في التحقيق وفن تحليل ووصف المخطوطات ألقاها المؤلف على طلبه الماجستير بقسم اللغة العربية بجامعة القاهرة سنة 1931 ونشر سنة 1969، بإعداد وتقديم الدكتور محمد حميد بكري. قال عن الأستاذ عبد السلام هارون هذه المحاضرات:<< وعلمت أنه قد القيت من قبل في كلية الاداب بجامعتنا القديمة محاضرات تدور حول هذا الفن، ألقاها المستشرق الفاضل برجستراسرBergestrasser فحاولت جاهدا أن اطّلع على شيئ منها فلم أوفق>>(تحقيق النصوص ونشرها..، ص 7).

2 المستشرقان الفرنسيان " رجيس بلاشير"، و "سوفاجيه "، صاحبا كتاب قواعد نشر النصوص الذي طبع بباريس سنة 1945، ثم أعيد طبعه مصورا سنه 1953.

3 المستشرق فرانتز روزنتال ، صاحب كتاب " مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي" ترجمه إلى العربية الدكتور أنيس فريحة، وشهرة الكتاب تغني عن وصفه والتعليق عليه، طبع عدة مرات. صدرت طبعته الثالثة ببيروت سنة 1980.

[8] ينظر: كونفشيوس وفلسفته في تراث الإنسانية، المجلد 2، ص780 وما بعدها.- والموسوعة الفلسفية السوفياتية، ص 389. - وتاريخ الفلسفة لحنا الفخوري وخليل الجر، ص 33 وما بعدها.

[9] مبارك ربيع: إشكالية التراثي والمعاصر في المصطلح السيكولوجي، المناظرة، العدد 6، 1993، ص 117 وما بعدها.

[10] من سورة الفجر/ الآية 19.

[11] ابن منظور. لسان العرب. مادة "ورث" 201/2 .

[12] رمضان عبد التواب "مناهج تحقيق التراث" ص 8.

[13] الفير وزبادي: القاموس المحيط" باب الثاء فصل الواو 182/1.

[14] ينظر: مناهج تحقيق التراث..، ص 8.

[15] محيي الدين عطية "نحو منهج للتعامل مع التراث الاسلامي" الاجتهاد. العدد 24. 1994، ص 159.

[16] ابن فارس. "مقاييس اللغة" 15/2.

[17] أبو نصر الجوهري. "الصحاح".1460/4 .

[18] الرازي. "مختار الصحاح".147

[19] لسان العرب". مادة حقق. 49/10.

[20] ينظر عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ص 42.

[21] نفسه.

[22] نفسه.

[23] قال شيخ المحققين العرب. عبد السلام هارون في هذا الموضوع << كان من المستحسن ألا يترك المحقق الكتاب غفلا من التعليقات الضرورية (...) ولكن بعض المحققين يسرفون في هذه التعليقات، بما يخرج عن هذا الغرض العلمي إلى حشد المعارف القريبة والبعيدة عن موضوع الكتاب>>(تحقيق النصوص ونشرها..، ص80).

وإثقال حواشي المخطوطات "المحققة " بشروح لعبارات واضحة، وتراجم الأعلام المشهورين مقرونة بمصادرها، ومقارنات تبرعية يحول العمل من "التحقيق" إلى الشرح والتعليق، وعلى هذا، يجدر بالمحقق أن يقتصد في التحشية بالاقتصار على ما هو ضروري لخدمة المتن.

[24] إن عملية التحقيق في ظاهرها القريب نسخ لمخطوط جميل يضاف بعض التعليقات البسيطة، كما يظن الكثيرون. و الواقع، إن التحقيق يقصد به بذل عناية خاصة حتى يصح اسم صاحبه، و يثبت نسبة المؤلف إليه، و يكون متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه(ينظر: عبد السلام هارون: تحقيق النصوص و نشرها، مؤسسة الحلبي: القاهرة، 1965، ط 2، ص39).

يرى البعض أن التحقيق العلمي المحظوظ يعني أن يظهر هذا المخطوط كما وضعه صاحبه قدر الإمكان، إذ ليس من واجب المحقق أن يحسن من أسلوب المؤلف، إذا ما كان مسفا، و لا أن يحل كلمة بدل أخرى، بدعوى أنها أصح منها، أو أوفق في مكانها، ولا أن يصحح خطأ نحويا ارتكبه المؤلف، و لا يشرح فيما رغب المؤلف أصلا إيجازه(ينظر: عميرة عبد الرحمان: منهج تحقيق المخطوطات، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث: قسم (إيران)، 1988، ص38).

و إذا كان مؤلف المخطوط قد ادعى قواعد الخط و الإملاء التي كانت شائعة في عصره فليس مطلوبا من المحقق مراعاتها، لأن الغاية من تحقيق المخطوط و نشره، إحياؤه ليفيد منه القارئ المعاصر(ينظر: د.أحمد محمد الخراط: محاضرات في تحقيق النصوص، دار المنارة للنشر و التوزيع، جدة، ط 02، 1988، ص10).

[25] جوستاف لانسون: منهج البحث في اللغة و الأدب، عن النقد المنهجي عند العرب للدكتور محمد مندور، مكتبة مصر، د.ت، د.ط، ص 409.

[26] ينظر: – عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها..، ص38.

– د. صلاح الدين المنجد: قواعد تحقيق المخطوطات، دار المخطوطات، دار الكتاب الجديد: بيروت، 1970، ط05 ، الصفحات 15 و 19 و 24.

[27] طالعها في: – منهج تحقيق المخطوطات..، ص 12، و ص 17 . – محاضرات في تحقيق النصوص..، ص20. – تحقيق النصوص ونشرها..، ص 44 . – قواعد تحقيق المخطوطات..، ص 11. – أليكس أو سينوبوس، النقد التاريخي، ترجمة: عبد الرحمان بدوي. منشورات دار التراث: بيروت، د.ت، د.ط، ص 98.

[28] صحيح ابن حبان، ج 1، نشر المكتبة السلفية: المدينة المنورة، د.ط، د.ت، ص 112.